شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

المالية البرلمانية تتجاوز الخلافات وتقر الخصخصة بالإجماع

العنجري : مدة عقد العامل الكويتي لا تقل عن 5 سنوات وإضافة 3 إلى المعاش

عبدالرحمن العنجري

عيد الرميزان / الكويت:

أقرت اللجنة المالية البرلمانية بالإجماع قانون الخصخصة بعد حسم الخلاف بشأن المواد المتعلقة بحقوق العمالة الوطنية، فيما بدأت عملية جمع تواقيع لطلب عقد جلسة خاصة لإقرار القانون.

واكد عبدالرحمن العنجري مقرر اللجنة النائب عقب اجتماع اللجنة سيدعو إلى جلسة خاصة في القريب العاجل لإقرار قانون الخصخصة 'الذي وافقت عليه اللجنة بإجماع أعضائها' وأن القانون يتكون من 26 مادة، ويتضمن إنشاء المجلس الأعلى للتخصيص برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية ثلاثة وزراء، وثلاثة متخصصين من ذوي الخبرة والكفاءة.

وأشار إلى إن القانون أفرد فصلاً كاملاً لحماية حقوق العاملين الكويتيين، على أن 'لا تقل نسبة الكويتيين في الجهة التي يراد تخصيصها عن النسبة السابقة، فضلاً عن أن يتمتع الموظف الكويتي بجميع المزايا كما في القطاع العام من (رواتب وعلاوات وامتيازات اخرى) على فترة 5 سنوات، وإضافة مدة مقدارها ثلاث سنوات في حساب المعاش التقاعدي، على أن تتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة عن ذلك.

وأوضحت مذكرة أعدتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن تقدير الكلفة المالية التي تترتب على تطبيق قانون الخصخصة، أن 'عدم وجود سقف للمرتب يعتبر سابقة قد يكون لها تبعات مالية واجتماعية كبيرة، إذ إن الالتزامات المادية لبعض الحالات قد تتضاعف عدة مرات.

وقالت المؤسسة في المذكرة إنه 'في حال استمرت الاشتراكات بناء على الحدود القصوى الموجودة حالياً وهي 1250 ديناراً (المرتب الأساسي) فإن ذلك سيؤدي إلى عجز متراكم، إذ أن الاشتراكات واستثماراتها لهذه الفئة لن تغطي الالتزامات المستقبلية للفئة نفسها.

وأشارت إلى أن 'أكثر المستفيدين من تغيير تعريف المرتب هم أصحاب المرتبات الكبيرة، وكذلك من كان لهم بدلات عالية غير محسوبة في تعريف المرتب الأساسي حسب القانون الحالي للتأمينات'، موضحة أن 'القانون يشجع المؤمن عليهم الذين استوفوا شروط استحقاق المعاش لكنهم لم يصلوا إلى الحد الأقصى من سنوات الخدمة البالغة 30 سنة على التقاعد، والخروج من الخدمة بإعطائهم عدداً من السنوات مدة اعتبارية'.

وذكرت 'التأمينات' أن القانون 'لم يتطرق إلى الحالات الخاصة مثل الأعمال الشاقة التي تسمح للمؤمن عليه بالتقاعد المبكر، وبالتالي فرصة الإستفادة من المدد الاعتبارية تكون أكبر، والكلفة تكون أكبر أيضاً'.

أكد سعي القيادة السياسية إلى الارتقاء باقتصاد الوطن

م . عيسى : ميناء الحديدة يستقبل أكثر من 70 ٪ من حجم التبادل التجاري

ميناء الحديدة يقع جنوب شرق البحر الأحمر في منتصف الساحل اليمني للبحر الأحمر اليمني تقريباً شمال خط الاستواء على خط عرض 14 درجة شمالاً وخط طول 42 درجة شرقاً ويعتبر منفذاً بحرياً رئيسياً للجمهورية اليمنية وموقعها الاستراتيجي لقربه (40 ميلاً بحرياً) من خطوط الملاحة العالمية وقابليته للتوسع واستقطاب المستثمرين نظراً لما يمتلكه من مساحة واسعة تزيد على 6.324.533 م2 .

ويرتبط الميناء بقناة ملاحية تصل إلى عمق (10) أمتار بطول 11 ميلاً بحرياً وعرض 200 متر والقناة الملاحية بأكملها معلمة بالبوج (الطافيات المضيئة) التي تعمل بالطاقة الشمسية.

م . عيسى

أهم إنجازات المؤسسة رفد المركز الطبي بأجهزة حديثة ومتطورة

لقاء / المحررة

(جهود المؤسسة في تقديم الخدمات لعملائها)

أكد المهندس/عيسى أحمد هاشم الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية رئيس مجلس الإدارة في لقاء بصحيفة 14أكتوبر إن الإدارة تعمل على رفد الاقتصاد الوطني ويحدد ذلك الموقع المتميز للمؤسسة والذي يشكل بوابة اليمن على البحر الأحمر والممر الدولي من حيث القرب وتسهيل الخدمات مؤكداً أن المؤسسة تبذل جهوداً في تقديم الخدمات لعملائها ما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني عبر عملية الاستيراد والتصدير وديمومة الحركة والنشاط التجاري حيث أن ميناء الحديدة يستقبل أكثر من 70 ٪ من حجم التبادل التجاري والذي يلعب دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

وأشار الرئيس التنفيذي للمؤسسة إلى أن التحديث والتطوير الذي شهدته المؤسسة في بدايات عام 2007م ينعكس بوضوح في تقييم الأوضاع من حيث توافر المشاريع الإستراتيجية القصيرة المدى التي تساهم في تعظيم الإيرادات للمساهمة في خدمة ورقي الوطن عبر تنفيذ المصفوفة الانتخابية لفخامة رئيس الجمهورية مشيراً إلى أنه قد بدأت سلسلة من الدراسات العلمية والعملية الدقيقة لتحديد المتطلبات للفترة القادمة وتتلخص في إعداد الخطة الخمسية الرابعة.

وأضاف المهندس عيسى أن أهم الانجازات والمشاريع التي نفذتها المؤسسة هي تجهيز المركز الطبي بأجهزة حديثة ومتطورة لتواكب التطور العلمي في المجال الطبي وكذا رفد المركز الطبي بعدد من الأطباء ذوي الكفاءة ليكون على استعداد لاستقبال الحالات على مدار الأربعة والعشرين الساعة سواء البحارة القادمين على السفن أو الموظفين والعاملين في حرم الميناء.

وأضاف أنه قد تم خلال العام الماضي صيانة وتأهيل المركز الطبي بالكامل وكذا إضافة نقاط إسعافية في عدد من مرافق الميناء وإصدار المجلة الخاصة بالميناء باللغتين العربية والإنجليزية لتعزيز مبدأ الثقة والصدق بين المؤسسة والعملاء ومواصلة الاهتمام بالكفاءة الوطنية من ذوي التخصصات والإدارة والمهنية وتطوير قدراتهم واستقطابهم للاستفادة منهم في مجال تطوير الإدارة الحكومية في إطار تطبيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.

وأفاد رئيس المؤسسة أنه منذ عام 2009م أقيمت عدد من الدورات التدريبية وعددها (22) دورة داخلية لـ (246) متدرباً و (16) دورة خارجية لـ (43) متدرباً.

وإلى جانب ذلك قال المهندس عيسى إنه قد تم توسيع الحاويات بما يزيد على 5 ٪ من الساحات السابقة في فترة قياسية وإطلاق الموقع الاليكتروني الخاص بالمؤسسة على الشبكة العنكبوتية ورفده بالتحديثات اللازمة بشكل دائم واستحداث إدارة خاصة بخدمة العملاء وذلك لمتابعة العملاء على مدار الساعة والتوقيع على عقد شراء وتوريد وتركيب اثنين كرنيات جيسرية عملاقة لمناولة الحاويات بكلفة إجمالية وتطوير نظم وتقنيات المعلومات بما يساعد على سلامة التخطيط واتحاد القرار الإداري عبر الاعتماد على أساسات الخدمات لكي يتحقق التوازن في الدقة والسرعة لخدمة الزبون وغيرها من المشاريع المستقبلية والتي تشمل توسيع الساحات الخرسانية لمحطة الحاويات.

إنشاء مساحات جديدة .. توسيع الأنشطة

كما أفاد أنه حسب التوجهات الأخيرة للدولة في خطتها الخمسية الثالثة (2006 ـ 2010) والبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس ومصفوفته التنفيذية تركز المؤسسة على تشجيع القطاع الخاص، والشركات الملاحية، ورجال الأعمال بهدف توسيع وزيادة الأنشطة التجارية سواء في مجال الاستيراد أو التصدير وضرورة فتح آفاق جديدة لاستقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ما سينتج عنه دعم وتقوية الاقتصاد الوطني مؤكداً أن المؤسسة تهتم بعقد اللقاءات الدورية لاستعراض المشاكل والمعوقات والبحث عن الحلول والمقترحات التي تخدم مواصلة واستمرار العمل وتقدمه على كافة الجوانب المتعلقة بالمؤسسة وفروعها.

وأوضح أن أهم الأنظمة التي تعتمد عليها المؤسسة هو التنسيق والتواصل المستمر مع كافة الجهات المعنية وذات العلاقة كالمحافظة ونقابة العمال والجمارك والضرائب في نطاق تخصصا تهم لإنجاح العمل والمؤسسة تسعى دائماً إلى تحسين وتوطيد العلاقة ورفع مستوى التنسيق بما ينعكس إيجابياً على تقديم خدمات أفضل لجمهور العملاء والزبائن وكل ذلك في الأخير يصب في صالح التنمية الشاملة التي تنفذها وترعاها القيادة السياسية للارتقاء بشعبنا اليمني إلى الأفضل.

صعوبات وعوائق

أما بالنسبة للصعوبات والعوائق التي تقف أمام المؤسسة فقد قال الرئيس التنفيذي للمؤسسة إن الصعوبات التي نواجهها تتلخص في عاملين مهمين هما عامل الإمكانيات المادية وعامل الزمن فإذا توافر هذان العاملان يمكن للمؤسسة بلوغ وتحقيق الأهداف المنشودة ومواكبة المستجدات والمتغيرات، ونحن نتجاوز الصعوبات من حيث تحديد الأولويات وفق الأهم.

وأختتم حديثه بالقول: إن المؤسسة ليست لديها مشاكل مع العمال حيث يتم التعامل معهم كجهة إشرافية فلديهم مكتب العمل الخاص بهم ولد يهم نقابة تمثلهم وتدافع عن حقوقهم مع الشركات الملاحية.

المشاريع الإستراتيجية القصيرة المدى تساهم في رفع الإيرادات وتخدم التنمية

الحديدة البوابة البحرية للجمهورية اليمنية على البحر الأحمر

أمل حزام مدحجي

مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية تمتلك المقومات الرئيسية لدفع عجلة الاستثمار إلى الأمام وجعلها أهم دعائم الاقتصاد الوطني وفقاً لما تتطلبه توجهات هذه المرحلة المهمة من مراحل التطور والبناء في تاريخ مجتمعنا اليمني ويتمثل هذا الاهتمام في ما تضمنته مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح وما يمكن أن نلمسه على ارض الواقع من أعمال تطويرية تشهدها المؤسسة في الحديدة حالياً ولا يقتصر ذلك فقط على ميناء الحديدة بل يتجاوزه إلى الموانئ التابعة للمؤسسة مثل ميناءي المخا والصليف .

وقد لوحظ مؤخراً النشاط المكثف الذي يتم فيه توسيع أنشطة موانئ المؤسسة سواء من حيث زيادة عدد السفن التي يستقبلها الميناء أو من حيث الزيادة في حجم البضائع والحاويات المناولة والاهم من ذلك زيادة فرص الاستثمار للقطاع الخاص في أنشطة المؤسسة المختلفة.

وتهدف المؤسسة إلى المساهمة الفعالة في انجاز خطط الدولة وتنفيذ مهامها في مجال إنشاء وتطوير وتجهيز الموانئ التابعة لها وتشغيلها والارتقاء بمستوى خدماتها ،ومدينة الحديدة هي البوابة البحرية الرئيسية للجمهورية اليمنية على البحر الأحمر وقد تم اختيارها لأداء هذا الدور نتيجة لموقعها المتوسط بين المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية التي تربطها بها طرق رسمية للمواصلات وأهمها العاصمة صنعاء ومحافظة تعز.